

وزير الخارجية والمغتربين: لبنان أكبر دولة تبرّعت وتبرّعت للنزوح السوري

تتمثل مهام وزارة الخارجية والمغتربين في تمثيل لبنان على المستويين الدولي والاقليمي، وفي تنفيذ سياسة الدولة في العلاقات الدولية والعربية، كذلك تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والتعاون السياسي بين لبنان والدول الاخرى، وحماية مصالح لبنان في الخارج والدفاع عن سيادته واستقلاله

تشارك الوزارة في العديد من المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية، وتحرص على دعم القضايا الدولية المتنوعة التي تهتم لبنان والمنطقة.

لكن على الرغم من جهودها، ثمة تحديات تواجهها وتؤثر على ادائها وقدرتها وهي الازمة الاقتصادية، الازمة السياسية، التدخلات الخارجية وازمة النزوح السوري. بهدف الاطلاع على هذه التحديات، التقت "الامن العام" وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الاعمال الدكتور عبدالله بوحبيب.

■ ماذا عن مشاركتك في المؤتمر الذي عقد في الرياض للحال للوزاري لمحاربة داعش؟
□ داعش لا يزال مشكلة دولية لاسيما في الدول الفقيرة، في وسط اسيا وافريقيا وبعض الدول العربية، وفي لبنان في المناطق الفقيرة، وفي مخيمات النازحين السوريين. ان الفقر يولد الاجرام والارهاب ويولد داعش. ما يهمنا ان تصل المساعدات التي جرى الحديث عنها خلال المؤتمر، الى كل المناطق التي هي في حاجة الى تنمية. الموضوع لا علاقة له بالدين، بل سيتم استغلاله بهدف التجنيد على الارهاب.

■ هل من مساعدات ستعطى الى لبنان؟
□ كلا، لم نبحث في هذا الموضوع.

■ خلال اللقاء الذي جمعكم مع نظيركم السعودي الوزير فيصل بن فرحان، قال لكم انه يعالج موضوع النزوح السوري بما يراعي الهواجس اللبنانية، ماذا يعني هذا الامر؟

□ لدينا اجماع وطني على ضرورة معالجة قضية النازحين السوريين. انها قضية تنفق عليها جميعنا، وذلك على عكس بعض القضايا الاخرى مثل قضية ترسيم الحدود البحرية حيث لا اجماع في التوافق. ثمة اتفاق كامل على معالجة مسألة النازحين، اذ ان لبنان لا يستطيع تحمل تبعات النزوح، لاسيما ان على ارضنا قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين ينتظرون منذ 75 سنة الحل السياسي، في حين ينتظر النازحون السوريون الحل السياسي منذ 12 عاما. وبينما يقول الغرب والولايات المتحدة الامريكية انهم يريدون الحل السياسي في سوريا، نحن لا نعرف متى سيأتي هذا الحل؟ عرضنا هذا الموضوع مع وزير الخارجية السعودي وكان متفههما للامر، وقال انه سيجاول مساعدتنا. من يتخذ المواقف هي الدول التي لديها مصالح، وبالتالي عملية الاقتناع ليست سهلة. ان السعوديين يتفهمون المشاكل التي نعاني منها في موضوع اللاجئين السوريين، وهم مستعدون لمساعدتنا، انما الاتكال الاكبر على اللجنة العربية (التي انبثقت من اجتماع جامعة الدول العربية) لمعالجة الوضع مع الحكومة السورية في قضية العقوبات الدولية وما سيصدر عنها. ان السعودية في اللجنة وكذلك لبنان، وهي متضررة من الوضع السوري الحالي كما لبنان.

■ هل عودة سوريا الى مقعدها في جامعة الدول العربية سيغير رأي الدول الغربية التي تطالب بحل سياسي فيها؟

□ اعتقد ان الدول الغربية لا يهملها الحل السياسي بل استمرار الوضع على ما هو عليه،

لأن الحل السياسي يتطلب اقتراحات عدة وانا لا ارى اي اقتراحات غريبة الا بقاء النازحين حيث هم، فهذا ليس شأننا عربيا ونحن غير متفقين مع معظم الدول الغربية. من جهة اخرى، نرى ان الدول الاوروبية المتوسطة تتفهم امورنا لأن ثمة لاجئين لديهم. ربما كنا مقصرين وتأخرنا في معالجة موضوع النزوح، لكننا سنكمل. نحن لا نريد اي خلافات مع اوربا او غيرها، فيما احدى القضايا التي تعالجها اللجنة التي انبثقت من اجتماع جامعة الدول العربية، قضية اللاجئين.

■ ما هو الفارق بين تعريف النازح واللاجئ؟
□ ان كلمتي نازح ولاجئ تعبران عن المعنى ذاته لوضع شخص غادر بلاده بسبب ظروف قاهرة. الفارق بالنسبة الى لبنان، اننا لم نوقع على اتفاقية جنيف عام 1951 (الخاصة بوضع اللاجئين) وبالتالي نحن غير ملزمين بها. لذلك لبنان لا يعتبر السوريين لاجئين بل نازحين، لانهم حينها سيقيمون طيلة حياتهم في لبنان في انتظار الحل السياسي على غرار الفلسطينيين.

■ يقال اليوم، انه بعد الاتفاق السعودي - الايراني خفت حدة مطالبة البعض بعودة النازحين السوريين؟

- للاسف، بعض وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تختلق الامور. اولاً، لم يتم بحث موضوع النازحين في الاتفاق السعودي - الايراني، كما لم يبحث الموضوع اللبناني. لقد اجتمعت مع وزير خارجي دولتين ولم يقلوا ان الاتفاق بحث الموضوع اللبناني، وفيما لو حصل ذلك لكانا ابلغا جهة ما.

■ ماذا تضمنت ورقة لبنان الموحدة التي



وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الاعمال الدكتور عبدالله بوحبيب.

رفعتها في مؤتمر دعم مستقبل سوريا والجوار الذي عقد في بروكسل؟

□ ابرز ما تضمنتها تنظيم ملف النازحين السوريين في لبنان والتي كان قد ناقشها مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة. عرضنا فيها وضع النزوح السوري في بلدنا وما يشكله ذلك من عبء اجتماعي واقتصادي على لبنان واللبنانيين. وقد دعونا الدول المانحة ومنظمات الامم المتحدة الى حوار بناء وصریح في موضوع النازحين السوريين، والمساعدة في استعادة قدرة لبنان على الاستجابة بفعالية لاحتياجات كل من مواطنيه والنازحين السوريين، كما طالبنا بزيادة الدعم للمؤسسات الحكومية وللمجتمع المضيف الذي يتحمل كلفة تجاوزت الخمسة مليارات دولار لعام 2023. كما اكدنا على التزام لبنان بمبادئ القانون الدولي الانساني، على الرغم من ان لبنان ليس من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام 1951. النازحون ليسوا نازحين سياسيين بل اقتصاديين، واذا قدمت لهم المساعدة في سوريا سيعودون حينها الى بلادهم وتحل المسألة. ان مشكلتنا مع الدول الغربية او المانحة، انهم لا يريدون تقديم الدعم والمساعدة لهؤلاء في سوريا بل في لبنان. كما انه بسبب الازمة الاوكرانية - الروسية، انخفضت

”

نحن منسجمون مع انفسنا ومواقفنا تتبع بما يتوافق مع مصلحة بلدنا

“

النازحين، بل على العكس يريدون ان يرجعوا. وقد قال لي الرئيس الاسد طالما ان الامم تدفع لهم في لبنان وانا لا استطيع ذلك، لماذا يعودون؟ لكن في ما لو قرروا العودة فاهلا وسهلا بهم. انهم سوريون ولديهم كل الحقوق ولا عقوبات عليهم، وفي امكان مفوضية اللاجئين ان تأتي وتكشف وتستطلع كيف نعاملهم. لا يمكننا ان نطلب من السوريين اكثر من ذلك. بعض النازحين لديهم مشاكل مع النظام مثل الهاربين من التجنيد، وهذا يحتاج الى حل. اود ان اشير الى ان جميع الذين عادوا من خلال الحملة التي قام بها الامن العام، تأكدنا انهم بخير ولا مشكلة لديهم مع النظام. بعض السفراء الغربيين يخبروننا عن اشخاص عادوا ويعاملون بطريقة سيئة، نقول لهم اطلعونا على اسمائهم ومتابعة الموضوع ولكنهم لم يعطونا اي اسم.

■ ماذا عن الموقف اللبناني في الامم المتحدة تجاه بعض القرارات التي تتعلق بالشأن السوري؟

□ كلها مشاريع قرارات لادانة سوريا، لاسيما بعد عودة العلاقات العربية السورية الى مجاريها. طبعاً، بعض القرارات فيها اجراء لنا، لكننا منسجمون مع انفسنا ومواقفنا تتبع دائماً بما يتوافق مع مصلحة بلدنا.

■ خلال الاجتماعات الثنائية التي عقدتها في الرياض على هامش المؤتمر الوزاري لمحاربة داعش، هل عرضت موضوع اعادة تصدير المنتجات الزراعية والصناعية الى السعودية؟
□ نعم، طرحت الموضوع مع السعوديين الذين وعدوا بدرسه. هذا الامر مرتبط بمشكلة تصدير المخدرات، وطلبنا منهم المساعدة في هذا المجال لضبط هذه العمليات.

■ هل تبحث خلال اجتماعاتك مع نظرائك العرب والغربيين موضوع الانتخابات الرئاسية؟

□ خلال لقاءاتي الثنائية لا ا طرح موضوع الانتخابات الرئاسية، هم من يطرحونه. هنا اؤكد ان الولايات المتحدة والسعودية وقطر ومصر وفرنسا ليس لديها اسم المرشح، ولا مشكلة عندها مع اي شخص ينتخبه اللبنانيون. ◀

ISO 9001:2008

BIOTECK - GSF LAB
Certified System
Quality
ISO 9001
SAI GLOBAL

BIOTECK - GSF LABS



The Bioteck-GSF lab is operated by highly-qualified specialists/personnel covering various lab divisions and offering various medical testing services in the fields:

- Microbiology (bacteria, parasites, fungi, viruses)
- Urine Analysis
- Clinical Biochemistry
- Clinical Immunology/Coagulation/Blood Clotting
- Hematology/ESR

The lab is equipped with the latest innovative medical equipment, devices and supplies from world's leading pioneering medical manufacturers to meet the world-class medical standards and requirements.

The Bioteck-GSF laboratories are committed to the implementation of ISO 9001:2008 and its requirements and to the continuous update of its management system in order to meet and exceed our patients'/customers' satisfaction.

Bioteck - General Security Forces Laboratories

Building No. 4, Sami Solh Street, Adlieh, Beirut, Lebanon
Tel: 01/425 610 (Ext. 1496) - 01/425 617 - Fax: 01/425 777 (Ext. 1492)
Email: sante@general-security.gov.lb



لا اقول ان النازحين كانوا السبب في الانهيار الاقتصادي، لكن في مناطق وجودهم ساهموا فيه من خلال عملهم في مصالح كان يعمل فيها اللبنانيون. تشير الارقام الى ان الحرب في سوريا اثرت على الانهيار في لبنان، كما ان النازحين السوريين اثروا على زيادة نسبة الفقر في لبنان. اليوم اصبحنا نرى اللبناني ينجأ الى مراكز الموت، وهذا الامر لم يحصل سابقا. ان لبنان اكبر دولة تبرعت وتبرع للنزوح السوري، في حين جمعت الدول التي شاركت في مؤتمر بروكسل في العام الماضي 6 مليارات دولار، فيما تكبد لبنان بمفرده هذه الكلفة علما انهم لم يدفعوا لنا شيئا.

في هذا الاطار، ماذا تفعل الوزارة في المحافل الدولية؟
نحن نطالب بهذا الموضوع ونعلن عنه ونقوله في خطاباتنا.

هل سيتم الغاء هذه الفقرة من قرار التجديد لليونيفيل "منح القوات الدولية حرية القيام بعمليات تفتيش ودوريات ضمن منطقة عملها من دون حاجة الى اذن مسبق من الجيش اللبناني او مؤازرته؟"
هذا الموضوع لم يبحث بعد، سيتم بحثه عندما نطرح قرار التجديد لليونيفيل في شهر آب المقبل.

ان احد رجال الاعمال اللبنانيين الاثرياء طرق بابنا يوما وقال انه سيقدم 100 دولار اميريكي لكل موظف لمدة ستة اشهر، رافضا الافصاح عن اسمه.

ما هو الدور الذي تقوم به الوزارة في موضوع النزوح السوري؟
تلعب دور وزارة الخارجية دورين:

الاول محلي من خلال التواصل مع المنظمات الدولية الموجودة في لبنان، مثلا الانونوا التي حتى الساعة لم تعطنا الداتا التي طلبناها في شهر آب من العام الماضي 2022، وهذا يرتب عليها عقوبات من وزارة مثل عدم تسهيل امورها ومعاملاتها.

الثاني خارجي من خلال الاجتماعات مع المسؤولين ووزراء الخارجية وتنبههم الى الخطر الوجودي على لبنان جراء ازمة النزوح السوري، علما ان دول المتوسط كلها تتجاوب معنا وتتفهم مصيبتنا لأن عندها ايضا لاجئين.

ماذا عن المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي للبنان كدولة مضيئة؟

وفق ارقام البنك الدولي في العام 2013 تم تقدير كلفة النزوح في لبنان بنحو 3 مليارات دولار، اليوم هناك دراسات جديدة. حسب تقديري نحن في حاجة الى مبلغ 5 او 6 مليارات دولار ولا يوجد من يعرض علينا. انا

ما تأثير التقارب السعودي - الايراني على لبنان؟
ان اي اختلاف بين دولتين في محيطنا ينعكس سلبا على لبنان، كما ان اي اتفاق ينعكس ايجابا عليه.

ما هي الخطة التي اتبعتها وزارة الخارجية لترشيد نفقاتها؟

نظرا الى الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، لم يعد في مقدور وزارة المال ان تعطينا الاموال لدفع نفقاتنا المحلية في السفارات والقنصليات، لذلك عمدنا الى رفع الرسوم على كل الخدمات من اجل دعم تمويلنا الذاتي. كذلك اخذنا على عاتقنا خفض الميزانية التي هي نحو 90 مليون دولار، ونجحنا في خفضها نحو 22 مليون دولار. قمنا بذلك من خلال خفض رواتب الدبلوماسيين، ثم خفضنا الاجارات لمراكز بعثاتنا في الخارج ورواتب الموظفين المحليين في تلك البعثات وعددهم ايضا، وتم دفع التعويضات المناسبة لهم. نحن نعرف ان قرارنا ليس شعبيا بل كان خطوة ضرورية. هذا من جهة، من جهة اخرى وبعد ان خفضنا رواتب الدبلوماسيين، طلبنا منهم التبرع لموظفي الادارة المركزية في بيروت، وكل على قدر استطاعته، وهذا الامر بدأ مع الوزيرة زينة عكر. لهذا نرى ان موظفي وزارة الخارجية يداومون ثلاثة او اربعة ايام في الاسبوع. كما